مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 42- العدد 1 (2026): 19-39

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 42-No.1 (2026): 19-39

تعليقُ شِبْهِ الجُمْلَة في كِتابِ التَّنْبِيْهِ عَلَى شرْحِ مُشكِلَاتِ الحَمَاسَةِ لابن جنّي
دارسةٌ تحلِيليَّةٌ

زين العابدين محمد علي الحلبي[1]*، أيمن عبده الشَّوَّا[2]

1- طالب ماجستير، قسم اللغة العربيَّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
zainalabdinalhalabi@damascusuniversity.edu.sy

2- دكتور، قسم اللغة العربيَّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
Ayman.alshawa@damascusuniversity.edu.sy

المُلَخّص:

يتناول البحث ظاهرة تعليق شِـبهِ الجُملة بالتحليل والدَّرْس النحويّ، محاوِلًا توضـيح هذا المصطلح النحويّ وبيان مدلوله الدقيق، خاصَّـةً أنَّ هذا المصطلح لم يُفسَّر بشكل وافٍ عند المتقدِّمين مع أنه شـائعٌ في كتبهم، غير أنهم أكثروا منه في كلامهم دون أنَّ يُبيّنوا حقيقة ماهيَّته، ودون أن يُخصِّـصُـوا له بابًا مُسـتقِلًا في كُتبهِم، فيدرس البحث هذه الظاهرة دراسـةً نظريَّة مُفسِّرًا سببَ اختصاصِ أشباهِ الجُمل بالتعليق دون غيرها.

ثم يدرسُ البحث هذه الظاهرة دراسةً تطبيقيَّةً في كتاب التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح عثمانَ بن جنّي 392هـ، مُبيّنًا أهم الأسس التي يعتمدها في تناوله لهذه الظاهرة، ويحاولُ أَنْ يُوضِّحَ مَعالِمَ مَذهَبِهِ في تعليق شبه الجملة.

سَلَّطَ البحثُ الضوءَ على مذهب ابن جني في تعليق أشباه الجُمل، وكيف تعامل مع ثنائيّة (المعنى والصَّـنعة)، وكيف كان يجمع بينهما معًا ويراعي المعنى ويَتبعُهُ مع حِفظِهِ لِلصَّـنعَةِ وصَونِهِ لأصُولِهَا.

كما أظهر البحث آراء ابن جني وتفرداته في هذا الباب، وتأثُّرَه بالعلماءِ السابقين له.

الكلماتُ المفتاحيَّة: التعليق، شـبهُ الجملة، الظرف، الجارُّ والمجرورُ، العامل، التنبيه، ابن جني، الأصول النحوية.

تاريخ الإيداع: 2024/10/19
تاريخ القبول: 2025/06/18

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

Commentary on the semi-sentence in the book Al-Tanbih on the explanation of the problems of Al-Hamasa by Ibn Jinni Analytical study

Zain Al-Abdin muhammad ali Al-Halabi[1*], Ayman abduh Al-Shawa[2]
1- Master student, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University.
-zainalabdinalhalabi@damascusuniversity.edu.sy
2-Dr, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University. Ayman.alshawa@damascusuniversity.edu.sy

Received: 19/10/2024
Accepted: 18/06/2025

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

The research deals with the phenomenon of suspending the quasi-sentence through analysis and grammatical study, trying to clarify this grammatical term and explain its precise meaning, especially since this term was not explained adequately by the predecessors, although it is common in their books. However, they used it a lot in their speech without clarifying its true nature, and without dedicating an independent chapter to it in their books. The research studies this phenomenon theoretically, and explains the reason for the specialization of quasi-sentences in suspension and not others.

Then the research studies this phenomenon with an applied study in the book Al-Tanbih ala Sharh Mushkilat Al-Hamasa by Abu Al-Fath Othman bin Jinni (392 AH), showing the most important foundations he relies on in his treatment of this phenomenon, and tries to clarify the features of his doctrine in suspending the quasi-sentence. The research sheds light on Ibn Jinni's approach to commenting on quasi-sentences, how he dealt with the duality of (meaning and craft), and how he combined them together and took into account the meaning and followed it while preserving the craft and protecting its origins.

The research also showed Ibn Jinni's opinions and uniqueness in this regard, and his influence by scholars who preceded him.

Keywords: Alert, Comment, Quasi-sentence, Adverb, Preposition and noun, Agent, Ibn Jinni, grammatical grounding.

المقدمة:

اللغةُ أداةُ الفِكر، وبالفِكر يكون الإنسانُ إنسانًا؛ فمِن ثَمَّ كان للغةِ –أيًّا كانت– وللدرسِ اللغويّ أهمّيَّةٌ عظيمةٌ عندَ العلماءِ والباحثينَ في مختلفِ المجتمعاتِ الإنسانيّةِ، فإذا انضمَّ إلى ذلك نزولُ الكتاب العزيز – الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه– بلغةٍ من اللغات، فقد استكمَلَتْ تلكَ اللغةُ أسبابَ الرِّفعةِ والشَّرف، وحَلَّت منَ المنازِل أعلَى الغُرَف، وحازَتْ الحظَّ الأوفَى والقَدَحَ المعَلَّى.

فلا غَروَ أن يُقبلَ العلماء والباحثون عل خدمة هذه اللغة الشريفة والتصنيف في علومها كافة، والاشتغال بخدمتها ما بين حفظٍ وتدوينٍ وتَقعِيد، وهذا البحث يسلط الضوء على ظاهرة نحوية مهمة في كتاب عظيم لعالم فذٍّ، ظاهرةِ تعليق أشباه الجمل في كتاب التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح عثمانَ بن جنّي 392هـ، ينظر لترجمته: معجم الأدباء 1585/4، وإنباه الرواة 335/2، ووفيات الأعيان 246/3، وبغية الوعاة 132/2، والأعلام 204/4.

هذا وقد جعل ابن جني كتابه لِمَا في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق، أو تصريف أو عروض أو قوافٍ، وتحامَى – كما ذكرَ– شرْحَ أخبارِهَا، أو تفسيْرَ شيْءٍ مِن مَعانيها، إلا ما يَنعقِدُ بالإعراب فيجبُ لِذلك ذِكرُه، [التنبيه 5].

الإطار المنهجي للبحث:

أ– مشكلة البحث وتساؤلاته:

إنَّ مُصطلحَ التعليق يكتنِفهُ شيءٌ من الخفاء في بعض جَوانبه، وهذا يَرجعُ إلى اختلافِ النحاة فيما يجوز التعليقُ به وما لا يجوز، وإلى كون أشباه الجمل –التي إنما يكون التعليق لها مع غيرها من العوامل– ممَّا يَتَسَمَّحُ فيه العربُ كثيرًا ويتَجَوَّزُونَ فيها ما لا يتجوَّزونَ في غيرها، ويُجرُونَها في مواضِعَ مِن كلامِهم لا يُجرُونَ فيها سِواها، ويَجترِحُونَ لها ما لا يَجترحُونه لغيرها؛ فيجْترِؤُونَ عَليها بالحذفِ مرَّةً، والتقديمِ مرَّةً، والتأخير أخرَى، ويَفصِلون بها بينَ المُتلازمَيْنِ، ويُضمِرُونَ فِيها فاعِلًا، إلى غيرِ ذلك ممَّا اختصَّت به أشباهُ الجمل عن غيرها من الفَضْلات.

كما أنَّ مصطلح التعليق لم يُفسَّر بشكل وافٍ عند المتقدِّمين مع أنه شائعٌ في كتبهم، غير أنهم أكثروا منه في كلامهم دون أنَّ يُبيّنوا حقيقة ماهيَّته، ودون أن يُخصِّصُوا له بابًا مُستقِلًا في كُتبهِم، فيدرُسُ البحثُ الذي نقدِّمُهُ هذه الظاهرةَ دراسةً نظريَّة مُفسِّرًا سببَ اختصاصِ أشباهِ الجُمل بالتعليق دون غيرها.

ثم يدرسُ البحث هذه الظاهرة دراسةً تطبيقيَّةً في كتاب التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح عثمانَ بن جنّي 392هـ، مُبيّنًا أهم الأسس التي يعتمدها في تناوله لهذه الظاهرة، ويحاولُ أَنْ يُوضِّحَ مَعالِمَ مَذهَبِهِ في تعليق شبه الجملة.

وأهمُّ تساؤلات البحث هي:

ما الأصولُ التي اعتمدَ عليها ابنُ جني في التعليق؟

ما تفرُّداتُ ابنِ جني في بحثِ التعليق؟

هل تأثَّرَ بمن تقدَّمَهُ من النَّحْويّيْن؟

ب– أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث العَمَلِيَّة في أنَّهُ دراسةٌ تطبيقيةٌ لمبحثِ تعليق أشباهِ الجمل في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح عثمانَ بن جنّي، ويُبيّنُ تفرُّداته في بحثِ التعليق، ومدى تأثُّرِه بمن تقدَّمَهُ من النَّحْويّيْن، وأهميَّته في باب دراسة شبه الجملة لدى المتقدمين، ويبين أثره في رؤية المتأخرين لهذا الباب.

كلُ ذلك مشفوعًا بالشواهد والأمثلة من كتابه، ممَّا يُعطي القارئَ ودارسَ العربية مِراسًا ودُربَةً في التعاملِ مَع الشواهد وفَهمِ نُصوصِ المُتقدّمِين.

ج- أهداف البحث:

1) تقديمُ إجابات حول مصطلح التعليق وأحكامِه التي اعتَمَدَها النحاة في أعاريبهم.
2) بيانُ شبهِ الجملةِ وأنواعِها وخصائِصِها التي تمتازُ بها من غيرها من الفَضْلات في كلام العرب.
3) معرفةُ منهج ابن جني في تعليق أشباه الجمل، والأصولِ التي اعتمد عليها.
4) بيانُ تفرُّداتِ ابنِ جني في بحثِ التعليق.
5) بيانُ مَدَى تأثُّرِه بمن تقدَّمَهُ من النَّحْويّيْن.

د- مصطلحات البحث:

1- التعليق:

لم يُعرِّف النحاةُ متقدّموهم ومتأخروهم هذا المصطلحَ رَغم أنه كان حاضراً في أذهانهم واستخدموا له مصطلحاتٍ كثيرة كالصلة والتعلق والإضافة وغير ذلك. ينظر: الكتاب 420/1 –421، والمقتضب 56/3، والأصول 172/2، والمغني 701.

حتَّى إنَّ ابن هشام الذي أفرد في مغنيه باباً كاملاً للحديث عن أشباه الجمل وتعليقها.. لم يتطرقْ إلى التعريف الواضح [المغني 566].

ومن العلماء المحدثين الذين عرفوا التعليق عاصم بيطار إذ قال: التعليق هو عملية صناعية غايتها تحديد الاسم الذي انتقل معنى الفعل أو ما يُشبهُهُ إليه. النحو والصرف 246.

وعرَّفَ فخر الدين قباوة التعليق فقال في إعراب الجمل وأشباه الجمل 273: التعلُّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسُّكُها به، كأنها جزءٌ منه، لا يظهرُ معناها إلا به، ولا يكتملُ معناه إلا بها.

والتعليقُ كلُّه يدور حولَ بيان ارتباط المجرور بالحدث الذي ارتبط به وعمل فيه، فالتعليقُ ارتباطٌ معنويٌّ بالمرتبة الأولى، وذلك أننا إذا قلنا: سافر زيد، فإنّ هذه الجملة تؤدي معنى يحسنُ السكوت عليه.

لكنَّ هذا الكلام يرد عليه كثيرٌ من الأسئلة، فمن أين سافر؟ وإلى أين؟ وبماذا سافر؟

فنقول: (سافر زيدٌ من مكَّة إلى الطائفِ في القافلة ضُحًى)، فجاءت أشباهُ الجُمَل مُقيّدةً للحَدَث الذي هو السفر وموضِّحَةً له، وكلٌّ منها يدلُّ على معنى خاصٍّ بها، وكلها (من مكَّة)، و(إلى الطائفِ)، و(في القافلة)، و(ضُحًى) ارتباطُها المعنويُّ بالحدث (سافر)، فنقول: إنها متعلقة به، أي هو العامل فيها.

فشبه الجملة تُتِمّ معنى عاملها، وتستكملُ بعض نقصه بما تجلبه من معنًى فرعيّ جَديد، وحرفُ الجرّ هو الوسيط بينَ العَامِل والاسم المجرور، فيَحمِلُ مَعنى الأوّل للثاني ويُجعَلُ عامِلُهُ اللازمُ مُتعدياً حُكماً وتقديراً.

ويُعبِّر النحاة عن هذا اصطلاحياً بقولهم: الجار والمجرور متعلقان بالعامل، [ينظر النحو الوافي 439/2]، ولذلك كان الواجب الأول على المعرب لشبه الجملة الانتباهَ إلى الارتباط المعنوي بين الظّرف وعامله.

والجار والمجرور وسيلةٌ من وسائل تعدية الفعل اللازم أو القاصر كما يسميه بعضُ النحاة، من المواضع التي وردت فيها إطلاق هذه التسمية: اللباب 47/1، والمغني 138.

يقول ابن مالك: [من الرجز]

وعدِّ لازماً بحرفِ جرِّ وإن حُذِفْ فالنَّصْبُ للمُنجَرِّ

وهذا سببُ تسميتها حروف جر، إذ إنها تجرُّ معنى الفعل اللازم الضعيف عن الوصول إلى مفعوله.. إلى ما بعدها، ولذا فمحلُّ الجار والمجرور النصب.

والدليل على ذلك:

- انتصاب مجروره عند حذف حرف الجر، كما قال الشاعر، وهو جرير بن عطية، والبيت في ديوانه 416، والكامل 33/1، وشرح المفصل 455/4: [من الوافر]

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا كلامُكم عليَّ إذن حرامُ

- جواز العطف عليها بالنصب، كقولنا: (مررتُ بزيدٍ وعمراً). ينظر: المقتضب 154/4، والأصول 65/2، وسرّ صناعة الإعراب 140/1.

عمراً: اسم معطوف على محل (زيد) الذي هو النصب.

فالاسم المجرور مفعول به غير مباشر، ويتوصَّل الفعل إليه بواسطة حرف الجر، فيجب على المعرب لحظُ المعنى بينهما لئلا يوقعه خطأُ فهمِ المعنى في خطأ الإعراب والتعليق.

وأخيرًا لا يَسعُنا إلا أنْ نُشيرَ إلى أنَّ للتعليقِ معنًى آخرَ يَرِدُ في كلام النَّحْويينَ وليسَ من صُلْبِ دِراسَتِنا، إلَّا أنَّهُ لَمَّا تكلَّمْنا عن مُصطلَح التعليق كانَ حقًّا عَلينا أنْ نذكُرَهُ، "وهوَ ما يُعرَفُ بتعليق الفِعل القلبيّ، وذاك أنَّ النحاةَ لمَّا اسْتَقرَوا كلامَ العَرب.. ألفَوا هذا الضربَ من الأفعال الداخلةِ على الجملةِ الاسميةِ يَتسلَّطُ عَلى رُكنَيها، فينصِبُهُما مَفعولين، فإذا حِيلَ بَينه وبينَ ما دَخلَ عَليه باستفهامٍ أو نفيٍ أو غير ذلك من المُعلّقات المعروفةِ.. امتنعَ إعمالُهُ في اللفظ، وبَقيَ رُكنا الجملةِ على حالهما من الرفع، كما في قوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّيْنِ} [الانفطار: 17]، و{فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا} [الكهف: 19]، و{لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزبَيْنِ أَحصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} [الكهف: 12]، وَهذا يُنبِئُ بأنَّ هذه الجملةَ مُستقِلَّةٌ في اللفظِ عمَّا قبلَها، وأنَّ اللفظَ الَّذِي افتُتِحَتْ به باقٍ على صَدريَّتِهِ، وإنْ وَقعَ في الظَّاهِر في وَسَطِ الكلام".

ما يلزمُ الصَّدرَ من الألفاظِ نظرةٌ في المُصطلَح وبيانُ حدودِهِ وضَوابطِهِ، سناء ناهض الريّس 6 -7.

2-شبه الجملة:

يُطلِق النحاة مصطلح شبه الجملة ويريدون به: الظّرف بنوعيه الزمانيَّ والمكاني، والجارَّ والمجرور، وربَّما أطلقوا الظّرف وأرادوا الجارَّ والمجرور لدَلالة الجارّ على الظرفية كثيراً، وقد وقع إطلاق الظرف على الجار والمجرور مِن لدن سيبويه ومَن جاء بعده. يُنظر: الكتاب 91/2، والمقتضب 171/4، والأصول 245/1، والمسائل البصريات 560/1، واللمع 39.

وقد وردَت هذه التسميةُ عند النحاة المتأخرين، ولعلَّ أول مَنْ أشهر هذه التسمية ابنُ مالك في ألفيته في باب الموصول فقال: [من الرجز]

وَجُملةٌ أو شِبْهُهَا الَّذِيْ وُصِل بهِ كَمَنْ عِندِي الَّذِيْ ابنُهُ كُفِل

ثم تابعه من جاء بعده على التسمية. يُنظر شرح الكافية الشافية 253/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 444/1، وابن الناظم 66، ومغني اللبيب 409، والتذييل والتكميل 17/11، والتصريح على التوضيح 128/2.

ويدور في فلك هذا البحث مسائلُ كثيرةٌ، منها: سببُ إطلاق النحاة هذا الاسم (شبه الجملة) عليهما، فقيل: إنها مركَّبةٌ -لا سيما الجار والمجرور- مثلَ الجمل. ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل د. فخر الدين قباوة 271.

ولا يجوز أن يكون هذا هو السببَ الوحيد، إذ ثمَّة في العربية مركباتٌ –كالمركب العددي والإضافي وغيرها– ولم يطلق النحاة عليها هذه التسمية.

والحقُّ أنها تنوبُ عن الجملةِ وتقوم مقامها، وذلك أن شبه الجملة حينما تكون خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً فإنها تتعلَّق بالاستقرارِ المحذوف، وفي هذا الاستقرار –سواءٌ كان اسما مشتقاً أم فعلا– ضميرٌ، لكنَّ هذا الضمير لم يحذف مع حذف الاستقرار، إنَّما انتقلَ إلى شبه الجملة ليستقرَّ فيها.

والدليلُ على انتقال الضمير إلى الظرف عند حذفِ الاستقرار.. قولُ الشاعر:

فإنْ يكُ جُثماني بأرضٍ سِواكم فإنَّ فؤادي عندكِ الدَّهرَ أجمَعُ

فليس في الكلام ما يصحُّ أن تكون (أجمع) توكيداً له إلا الضميرُ المنتقل من الخبر المحذوف والمستقرّ في الظرف، وليس لنا أن نزعم حذفَه، لأن دعوى الحذف والتوكيد.. تناقضٌ. ينظر: مغني اللبيب 579، والأشموني 189/1، وشرح أبيات المغني 338/6.

وقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش 242/2: والرابع: الظرفُ ونحوه من الجارّ والمجرور، فهذا في حكم الجملة من حيثُ كان الأصلُ في الجارّ والمجرور أن يتعلّق بفعلٍ؛ لأنّ حرف الجرّ إنّما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، ويدلّ على أنّه في حكمِ الجملة أنّه يقع صلة، نحو: (جاءني الذي في الدار)، والصلةُ لا تكون إلّا جملةً. يُنظر: حاشية الصبان على الأشموني 237/1 والنحو الوافي: 417/2.

فلما كانت شبه الجملة تقوم مقام الفعل والفاعل كانت شبيهة بالجملة في ذلك.

هـ– الدراسات السابقة:

1– (أصول التوجيه النحوي عند ابن جني)، إبراهيم محمد المحمود، رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور محمد موعد، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. 2011– 2012.

2– (الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري)، محمد فلاح الغزال، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور سمير ستيتية، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1432هـ– 2011م.

3– أصول الدرس النحوي عند ابن جني في كتابه المحتسب، وليد علي الحاج، رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور عبد الرزاق السعدي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، 1434هـ– 2013م.

4– الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحًا واستعمالًا، محمد عبد الرحمن الحجوج، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور يحيى عبابنة، جامعة مؤتة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2002م.

5– (التعليق في النحو العربي مع دراسة تطبيقية من القرآن الكريم)، رسالة ماجستير لسَميحة بنت منصور الراجحيّ، بإشراف الدكتورة رقية محمد صالح الخزامي، جامعة أم القرى، 1420هـ –1999م.

6– (التعليق النحوي والتعالق النصي)، أحمد محمد عبد المنعم عطية، موقع شبكة الألوكة، 1433/4/14هـ –2012/3/7م.

7– (التعليق في النحو العربي) د. حمدي إبراهيم المارد، على صفحته على منصة (Facebook)، 2019/11/21م

8– (التعليق النحوي وصوره في اللغة العربية ومذهب عبد القادر الجرجاني فيه)، مقداد حوالام، موقع (ASJP).

9– (تعدد التعليق النحوي في شبه الجملة وأثره في القراءات القرآنيَّة) د. عمر عواد الحربيّ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثاني والثلاثون، ذو الحجة 1442هـ.

منهجيَّة البحث:

هذه الدراسة هي: دراسة تطبيقية لمبحث تعليق أشباه الجمل في كتاب التنبيه، وتتضمن:

1- الأصول التي اعتمد عليها ابن جني في التعليق، وهي:

أ-الارتباط المعنوي.

ب- الصنعة وأحكامها.

2- آراؤه وتفرداته.

3- تأثره بأئمة النحو السابقين.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة المنهجَ الوصفي، فاستقرأتُ مواضع تعليق أشباه الجمل في الكتاب، ثم عرضتُ هذه المواضع بعضَها إلى بعض، فتوصّلْت إلى نتائجَ بيَّنت الأصول التي احتكم إليها ابن جنّي في مبحث التعليق، والله وليُّ التوفيق.

التعليق عند ابن جني:

إن الناظر في علم ابن جني وتراثه النحويّ واللغويّ في كُتبه.. يجزمُ أن له حظَّ الأسد في خدمة اللغة، فهو الذي وصلَ السابق باللاحق، وليس أحدٌ جاء بعده إلا أفاد منه واقتبس من كتبه وأقواله، "فليس لأحَدٍ من أَئِمَّة الْأَدَب فِي فتح المقفلات، وَشرح المشكلات مَا لَهُ؛ سِيمَا فِي علم الْإِعْرَاب، فقد وَقع مِنْهَا على ثَمَرَة الْغُرَاب". دمية القصر 1481/3.

وكتابه التنبيه برهانٌ على الدعوى، إذ إنَّه أتى على أجودِ شعرِ العرب فكشفَ مكنونه ونثر درَّه، وما في الكتاب من مشكلات إعرابية.. كفيلٌ بأن ينهض بمتعلّمِ العربية ويمرّسه بهذا العلم العظيم علمِ الإعراب، فهو يقولُ في كتابه: "إن هذا الكتابَ لستُ أعمَلُه لمبتدئ ولا متوسط، وإنما أخاطبُ به من قد تدرَّب فكره، وقويَ نظره، وهو الذي يَغرى به، ويقوى حظُّهُ مِنه، فأمّا مَن دون ذلك.. فيتجافى عنه إلى مسموعٍ يحفظه، لتخِفَّ عنه كلفته وجشمه". التنبيه 7.

ولا سيَّما بابُ التعليق، الذي يجدُ الناظر فيه أنه نضج فهماً وقواعدَ وأحكاماً وإن لم يُصطلَح على تعريفه في ذلك العصر.

الأصولُ التي اعتمدَ عليها ابنُ جني:

إنَّ ابن جنّي في باب التعليق كان يدورُ بينَ أصلين عظيمين، لا يخرُجُ عنهما، ولا يُولِي العناية بأحدهما دون الآخر.

أمَّا الأولُ.. فالعنايةُ بالمعنى، وأما الثَّاني.. فالعناية بالصنعة.

وجاء جلُّ ما في كتابه قائماً على هذين الأصلين، وإن القارئ لكلامه في كثيرٍ من المواضع لَيعلمُ علم اليقين أنه يُخرّج الأحكام على هذين الأصلين، يقولُ في درج تعليقه على إحدى الحماسيات: "لا أمنع ذلك من جهة المعنى كما ذكرت، لكن من طريقِ الصنعة". التنبيه 221.

وذكر في خصائصه: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى.. تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه". الخصائص 285/1.

وهذا كلامٌ ليس بعده كلامٌ.

1- الارتباط المعنوي:

التعليق من قَبل أن يكونَ صنعةً هو ارتباطٌ معنوي بين الحدث وشبه الجملة التي تقيده، و"إنَّ تركيزَ نُحاتنا على العلاقاتِ البنيويَّة بين عناصر الجُملةِ لا يعني إهمالهم المعنى؛ فسيبويه يَجعلُ المعنى حكمًا على الجملة من حيث استقامتُها وإحالتُها". المقولات النحوية في دراسات المحدثين مقولة التوكيد أنموذجًا، عمر عاطف المقداد.

وقد راعى ابن جنّي هذا الأصل في دراسته لكلِّ الكلام العربي، كيف لا؟ وهو الذي عقدَ في كتابهِ العظيم الخصائصِ باباً سمَّاه: (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) قال فيه: "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك.

وذلك أنَّ العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها". الخصائص 216/1.

وإذا كانت العناية بالمعنى أصلاً في قواعد النحو فقد سار ابن جنّي على هذا الأصل في الأوجه الإعرابية كلها، فنراه يكثر من عبارة (وهو أبلغ من كذا، وليس المعنى عليه، إنما المعنى أنك..) التنبيه 73.

ويشير إلى الوجه الأقوى فيقول: (هذا هو الوجه) التنبيه 22.

ويؤوِّل الوجه الصناعيّ الذي يوهم ظاهرُه فساد المعنى أو ضعفه، كما في قوله: (فإن قلتَ: فإن هذا التأول يضعف المعنى ويصغره.. وإذا كان بمعنى الواو كان أفخم) التنبيه 73.

وكان لبابِ تعليق أشباه الجمل من هذا الأصل نصيبٌ عظيم، وتظهرُ هذه العناية من خلالِ أمورٍ كثيرة، منها:

1- منعه أوجهاً تُجوِّزها الصنعة؛ لفساد المعنى.

قال ابن جني في تعليقه على قول الحماسي محرز بن المُكعْبر الضَّبِّي: [من البسيط]

حَتى أتى علمَ الدَّهنا يُواعِسُهُ والله أعلمُ بالصِّمّان ما جشموا

ولا يجوز أن تعلق الباء في (بالصّمّان) بـ(أعلم) لفساد معناه، من قِبَل أن الله سبحانه لا يحلُّ الصمان، لأن ذلك من صفة الأجسام، ولو كان تعالى أيضاً مما يصح إطلاق نحو هذا عليه لفسد؛ لصغر المعنى. أي: إنه يعلم في هذا الموضع هذا، فكأنه يعلمُ على حالٍ دون أخرى، كيف ذاك وهو سبحانه العالم على كلّ حال [التنبيه 231].

فنراه يدفع الوجه المقبول صنعةً، والذي له نظيرٌ قرآنيٌّ [كقولهِ تعالى: ﴿أنا أكثرُ منك مالاً﴾، الكهف: 34] من تعليق شبهِ الجُملةِ باسْم التفضيل.. لفسادِ المَعنى، وينصُّ على ذلك صراحة، ثمَّ يردُّه أخرى وإن صح إطلاقه على المولى، لكونه لا يليق بكمال المعنى، فهو لا يحرصُ على المعنى فقط، بل يحرص على أن يكون المعنى في غاية التمام والكمال.

ومن ذلك أيضاً تعليقه على حماسة جابر بن رَألان: [من الطويل]

لَعمرُك ما أخزَى إذا مَا نَسَبتَني إذا لم تقلْ بُطْلاً عليَّ ومَيْنا

ويجوز فيه وجهٌ آخر دون هذا، وذلك أن تجعل (إذا) الثانية بدلاً من (إذا) الأولى، فيصير تقديره حينئذ: لعمرك ما أخزى إذا لم تقل بطلاً عليّ وميناً، وإنما صغر هذا المعنى شيئاً لأنه يسقط فيه ذكر النسب الذي فيه مذهب المدح والذم، ومن اعتقد أن المبدل منه ليس في حكم الساقط وأنه مراعًى معتدٌّ به.. قوِيَ عنده كون (إذا) الثانية بدلاً من (إذا) الأولى. التنبيه 117.

فابن جني يُبيّن ضعفَ المعنى المترتبِ على قول من يقول: إن البدل على نية إسقاط المبدل منه، وهذا يدلنا أن المعنى ضالة ابن جني، يريده مستقراً من غيرِ ما نقص.

2- ومما يدلُّ على العناية بالمعنى دفعُه ما قد يتوهمُه القارئُ من فسادِ المعنى المترتب على التعليق:

قال ابن جني في تعليقه على قول بعض بني قيس بن ثعلبة: [من الطويل]

إذا ما قلوبُ القومِ طارتْ مَخافةً من الموتِ أرسَوا بالنّفوسِ المَواجِدِ

يجوزُ أن تكون الباء هاهنا حالاً من الضمير في (أرسَوا)، أي: أرسَوا نفوسهم، أي: ونفوسهم معهم، كقولك: خرج بثيابه، أي: وثيابه عليه، قال الله سبحانه: ﴿فخَرَجَ عَلى قومِهِ في زِينَتِهِ﴾ [القصص: 79] أي: وزينته عليه.

فإن قلت: فهل يجوز أنْ ترسُو نفوسُهم وليست معهم حتى يحتاج إلى أن يقال: وهي معهم؟

قيل: ذلك جائزٌ إذا أردت الجبن والهلع، كقولك: وردَ الحربَ وليست نفسُهُ مَعهُ.

وأيضاً فإن المفعول لم يذكر، فصارت النفوس المذكورة عوضاً منها ودليلاً عليها، ويجوز أن تكون الباء زائدة، أي: أرسوا نفوسهم، معناه: أقروها، فلم تطِشْ، فتكون زيادة الباء كزيادتها في قوله: ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، وهو كثير. التنبيه 195.

زعم ابن جني أن الباء للمصاحبة وهي متعلقةٌ بحال، فاستشعرَ أن السامع يَرِدُ عليه لبسٌ من أنَّ النفوسَ لم تُفارِقْ أصحابَها حتَّى تَعُودَ إليهم، فبيَّن أن رُسُوَّ النفس رُسوُّ طمأنينةٍ، وليس حالُها مفارقةَ الهلع والخوف.

فابن جني يذودُ عن المعنى ويدفع عنه ما يَرِد عليه حتى يستقرَّ في النفس، ويطمئن إليه القلب، ويستخدم لذلك أسلوباً سمَّاه العلماء أسلوب الفنقلة، فيُجيب عن جميع الإيرادات التي تُبطِل المعنى وتُوهِنه في نفس القارئ.

وهذا في كتابه كثيرٌ جدا، وأكتفي بمثالٍ آخر أسوقه شاهداً على ذلك:

قوله في حماسية الفضلِ بن العباسِ بنِ عتبةَ بنِ أبي لَهَب: [من البسيط]

كلٌّ له نيةٌ في بُغضِ صاحبِهِ بنعمةِ الله نقلِيكُم وتقلُونَا

لك في الباء مذهبان:

إن شئت علقتها بالظاهر، أي: بمجموع ما دلَّ عليه الظاهر، أي: بنعمة الله نتقالى ونتهاجر، فالباء على هذا غيرُ مستودعةٍ ضميراً، لأنها متعلقة بالظاهر.

فإن قلت: فهبِ الشاعر يعتقد أن بغضه إياهم نعمة من الله عليه، لأنه على الثقة بالظفر بهم والاقتدار عليهم، فكيف يسوغ له مع هذا أن يقول: إن أعداءه يعتقدون أيضاً أن قلاهم له نعمة من الله عليهم، كما اعتقد هو ذلك، أفتراه يجعلهم على الثقة من عداوتهم إياه كما جعل هو نفسه على الثقة من عداوته إياهم.

قيل: ليس المعنى على ما تصورته، إنما المعنى: بنعمةِ الله علينا وحدنا نتقالى ونتهاجر، لا عليكم معنا، وذلك أنكم إذا أبغضتمونا دعاكم ذلكم إلى منافرتنا ومكاشفتنا، فعاد ذلكم بإرادتنا أيضاً فيكم، ولو سالمتمونا فلم تحاربونا لم يعدَّ ذلك بخير أحوالنا، وزيادة أموالنا. التنبيه 110.

إذن المعنى عند ابن جني أولاً، ولا يجوز أن نغفِلَهُ طرفةَ عَين، وإذا وَرِدَ ما يُوهم فساده.. انبرى يردُّ تلك الإيرادات حتى يكون أبلج لا يحتاج مزيد شرح وبيان، وطول استطراده وإبانته المراد يمنع إمكانية التعقيب بعد أن أتى على المعنى كاملاً.

3- توسعه في شرح المعنى، وإيراد الأوجه الصناعية المتعددة التي تبين المعنى المتقارب.

قال في تعليقه على حماسية رجلٍ من تميم: [من الوافر]

فلا تطمعْ أبيتَ اللعن فيها ومنعُكَها بشيءٍ يُستطاعُ

الباء في (بشيء) زائدة في خبرِ المبتدأ، وقد جاء ذلك، ألا ترى إلى قولِ أبي الحسن في قولِ الله سبحانه: ﴿وجزاءُ سَيِّئة بمِثلِهَا﴾ [يونس 27]، إن تقديره: جزاء سيئة سيئةٌ مثلها، اعتباراً لقوله عزَّ اسمُه: ﴿وجزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثلُها﴾ [الشورى 40]، فكأنه قال: ومنعكها شيء يستطاع، أي: أمرٌ مُطاقٌ غيرُ بَاهِض ولا مُعجِز، أي: فالْهَ عنها، ولا تُعلِّقْ فكرَك بها.

ويجوزُ وجهٌ آخر: وهو أن يريد: (ومنعُكَهَا بمعنى من المعاني مما يستطاع)، وذلك المعنى إما غلبة ومعازَّة لك، وإما بفداء نفديها به منك، أو غير ذلك، فيكون المعنى قريباً من الأول، إلا أنه ألين جانباً منه، فالباء على هذا متعلقة بنفس المنع وفي صلته، ويجوز أن تكون معلقة أيضاً فيه بنفس يستطاع، أي: يستطاع بمعنى من المعاني، وتقدر عليه به. التنبيه 102.

فنرى كيف بالغ ابن جني في إظهار المعنى، فلم يكتفِ بالتعليق بل بيَّن تقديره، ولم يكتفِ ببيان التقدير: بل راح يسهب في إظهاره وإظهار مآلاته حين قال: (فالهَ عنها، ولا تعلق فكرَك بها)، حتى يستقر المعنى على عرش الوضوح في ذهن القارئ، ثمَّ ذكر وجهاً آخر يفارقه صنعة ويدانيه في المعنى، ويذكر المعاني التي تندرج تحته.

4- إجازة أوجه تمنعها الصنعة لأنها محمولة على معنى صحيح.

قال ابن جني في تعليقه على قولِ الحماسي: [من الطويل]

وإلا أكن كلَّ الشجاعِ فإنني بضربِ الطُّلَى والهَامِ حَقُّ عَلِيم

علَّق الباء بالمضاف إليه حملاً على المعنى لا اللفظ، وذلك أن معناه: فإنني بضرب الطلى والهام عليم حقاً، أو جداً، وقد أجازوا: أنت زيداً غيرُ ضاربٍ، فأعملوا المضاف إليه في المفعول به مقدماً، وهو أقوى من الظرف وحرف الجر؛ حملاً على المعنى. ألا ترى أنَّ معناه: أنت زيداً لا تضربُ.

وأجازوا أيضاً: أنت زيداً مثلُ ضارب، أي: أنت زيداً تشبَّه ضارباً، أي: أنت ضارباً زيداً تُشَبَّه، وقال أبو بكر [ابن السَّرَّاج]: هو في الموضعين محمول على فعلٍ مضمرٍ يفسره هذا الظاهر. التنبيه 128.

لقد كان ابن جني يستطيع أن يَسلك المسلكَ الذي سلكه ابنُ السراج من تقدير عاملٍ محذوف، ولكنَّ اعتداده بالمعنى وحمله النظير على نظيره المعنوي.. دفعه إلى وجهٍ آخرَ يُرتكبُ فيه ما تمنعه الصنعة، وهو تقدم صلة المضاف إليه على المضاف، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء فلا يجوز تقدم صلة المضاف إليه على المضاف. ينظر مغني اللبيب 885. وليس تجويزه ذلك لشيء إلا لأنَّ المعنى يطلبه، والشَّبه المعنوي في اللغة علةٌ تُخرَّج عليها كثرة كاثرة من شواهد اللغة [وقد عقدَ ابن هشامٍ في المغني باباً قال في أوله 884: (قد يعْطى الشَّيْء حكم مَا أشبهه فِي مَعْنَاهُ)]. فليس بعد هذه العناية بالمعنى عناية.

2- الصَّنعةُ وأحكامُها:

لقد كان ابن جني يربط شبه الجملة بعاملها باستخدام مصطلح التعليق، وذلك في سائر كتابه، وهذا دليلٌ على نضوج المصطلح في ذهنه وإدراكه له بحذافيره، وإن لم يَرِدْ عنه أو عن غيره تعريفٌ واضح له.

ومن مظاهر عنايته بالصنعة:

1- عدم تعليقه بالظاهر وإن ارتبط الظرف به معنى لأن الصنعة تمنعه.

فالقواعد التي كانت في كلام العرب فطرة وسليقة والتي استخرجها النحاة مما وصلهم من الشواهد.. محفوظةٌ مصانة عن الخرم، لها من العناية ما للمعنى، إذ هي الهيكل الذي يصاغ المعنى فيه، من ذلك تعليقه على قولِ الحماسي الِفند الزّمَّاني: [من الهزج]

وبعضُ الحِلمِ عند الجهـ ـل بالذِّلة إذعانُ

وقوله: (بالذلة إذعان) معناه: إذعانٌ بالذلة، هذا معناه، ولسنا نقول: إن إعرابه فيما بعده، وقع التقديم عليه.. فيتعلق بمحذوف، ويفيد ما يفيده، وهو في الصلة كقول الله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ [يوسف 20]، و﴿وإني لعملكم من القالين﴾ [الشعراء 168]، و﴿إني لكما لمن الناصحين﴾ [الأعراف 21].

وهذه محجة منقادة يعرفها أهل الصنعة. التنبيه 23.

فلم يرتضِ ابنُ جني أن يُعلِّقَ الجارَّ والمجرورَ بالمصدر الذي بعده رغمَ أن المعنى على ذلك؛ لأن الجارَّ عند تعليقهِ بالمصدر يكونُ صلةً له، ولا يجوز أن يتقدم بعض الصلة على الموصول، فيقدر لذلك محذوفاً يتعلق الجار فيه، أي: إذعانٌ بالذلة إذعان، وهذا وإنْ بدا غريباً بادي الرأي إلا أنّ فيه حفظاً لأصلٍ من أصول الصنعة، وإحكاماً لقواعد النحو من الخرق والانتهاك.

وجاء في تعليقه على قولِ جعفرِ بن علبة الحارثي: [من الطويل]

عجبتُ لِمَسْرَاها وَأَنَّى تَخَلَّصَتْ إليَّ وبَابُ السِّجنِ دُونيَ مُغلقُ

لا يجوزُ أن تكون أنى من قوله (وأَنَّى تَخَلَّصَتْ) مجرورة عطفاً على قوله: (مَسْرَاها) وذلك أنَّ (أنَّى) استفهامٌ، والاستفهامُ لا يَعمَلُ فيهِ ما قبله.

ثم يقول: فإذا ثبت ذلك.. بطلَ أن تكون (أنَّى) من قوله: (وأَنَّى تَخَلَّصَت) مجرورةً عطفاً على (مسراها)، وإذا بطل ذلك.. ثبت أنها منصوبة بقوله (تَخَلَّصَتْ).

هذا وضع الإعراب ومقتضى الصنعة فيه، فأمَّا حقيقةُ المعنى.. فكأنه قال: عجبتُ لمسراها ولِتخلُّصِهَا، لأنَّ العَجَبَ اشتَملَ عَليهِما جميعًا.

ولا يستنكر أن يكون وضع الإعراب مخالفاً لمحصول المعنى، ألا تراك تقول: أهلك والليل، فمعناه: الحق أهلك قبلَ الليل، والإعراب على غير ذلك. التنبيه 29.

فقد أجازَ أن يُعلَّقَ (لمَسرَاها) بـــ(عجبْتُ)، وأبى أنْ يجعل الفعل (عَجبْتُ) عاملاً في (أنَّى)، من حيثُ إنَّ لها الصدارةَ، رغم أن التعجب سرى لمسراها ليلاً ولتخلصها إليه، فأبى ذلك حفظاً من هتكِ جانب الصنعة الذي يمنع أن يعمل المتقدم فيما له الصدارة.

وتفسير المرزوقي لهذا البيت يدل على أن الواو عنده للحال، فلا يرد عليه ما ذُكِر. ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 41.

2- إيراده أوجها صناعية كثيرة للمتعلّق الواحد، سواء اقتضى ذلك تغايراً في المعنى أم لم يقتضِ، تدريباً للمتعلم.

لقد بنى ابن جنيّ كتابه على التدريب والمراس، فكان يذكر الأوجه الكثيرة ويناقشها، ويبين الجائز منها والممتنعَ، ويستشهد للوجه المختار بشواهد قرآنية وشعرية، وقد نصَّ ابن جنيّ على أنه يذهبُ هذا المذهبَ (ليُرتاضَ به، ويُتدرَّب بتأمّله). ويقول: إنما أذكر هذا ونحوه ليقوى تدرب الناظر في كتابنا هذا، فيكون عوناً له فيما يردُ ممّا لا بدَّ فيه مِن استعماله. التنبيه 106.

ومن ذلك تعليقُه على قولِ جعفر بن علبة الحارثي: [من الطويل]

ألهفا بقُرَّى سَحبلٍ حِينَ أجْلبَت علينا الولايا والعدوُّ المباسل

لك في الباء وحين أوجهٌ من القياس:

يجوز أن تعلقهما جميعاً بنفس (لهفا)، فلا يكون حينئذٍ في واحد منهما ضـــمير لتعلقهما بنفس الظاهر، حتَّى كأنه قال: أتلهفُ في هذا الموضع في هذا الوقت.

ويجوز أن تجعل الباء حالاً من (لهفا)، فإذا جعلت كذلك علقت (حين) بنفس قوله: (بقرى)، وذلك أن الظرف وحرف الجر إذا جرى كلُّ واحدٍ منهما صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلق بالمحذوف، وضمن الضمير، فجاز حينئذٍ أن تتعلق به الحال وكل واحد من الظرفين.

ويجوز أن تجعل (حين) حالاً أخرى من (لهفا)، فتضمنه حينئذ لتعلقه بالمحذوف فيكون لـــ(لهفا) حالان، كما يكون للمبتدأ خبران، كقولنا: هذا حلوٌ حامض.

ثم يتابع ابن جني فيقول: ويجوز أيضـاً إذا جعلت (بقُرَّى) حالاً من (لهفا).. أن تجعل (حين) حالاً من الضـمير في (بقرى)، وذلك أن ضـمير الشـيء هو الشـيء في المعنى، فكما جاز أن تجري حالاً من نفس (لهفا) كذلك يجوز أيضـاً أن تجري (حين) حالاً من ضميره. التنبيه 24 –25.

فابن جني أجاز أن نعلق الظرفين بنفس لهفا، ثم أجاز أن نجعلهما حالين من (لهفا)، ولا تغاير في المعنى، إذ صلة المصدر يصح أن تكون حالاً منه كما صرح ابن جني في غير ما موضعٍ في تنبيهه. التنبيه 117.

وفي موضعٍ آخر يقول: وقال سَيَّار بن قصير: [من الطويل]

لو شهدَتْ أم القديد طعاننا بمرعش خيلَ الأرمنيّ أرنَّتِ

لك في الباء من قوله (بمرعَش) أوجه:

أحدها –وهو الظاهر– أن تعلقها بنفس (الطعَان) المصدر، فتكون حينئذٍ فارغة لتعلقها بالظاهر، ويجوز أن تكون حالاً من (خيل الأرمني) مقدمة عليها، أي: طعاننا خيل الأرمني بمرعش، أي: كائنة بمرعش، فتكون الباء على هذا مشغولة بالضمير لتعلقها بالمحذوف.

ويجوز أيضـــاً أن تكون حالاً من (نا) في قوله: (طِعاننا)، أي: طعاننا ونحن في ذلك الموضـــع، فيكون إذا فيها ضـــمير لتعلقها بالمحذوف كالذي قبلها. التنبيه 81.

فهو يذكر الأوجه المحتملة كلَّها، ونلحظ حرصَـــهُ الشـــديدَ على بيان الأثر الصـــناعي المترتب على التعليق، فإذا ما علق بالظاهر لم يحتمل ضميراً، وإن علق بمحذوف استتر فيه ضمير، وهذه النكتة النحوية من الأمور التي أولع ابن جني في بيانها كما سيبيَّنُ لاحقاً.

3– إيراده الأوجه الممتنعة التي تأباها الصنعة وتعليلُ امتناعها، تدريباً لقارئه، وصونا له من أن تهجم عليه هذه الأوجه فيحار فيها.

ففي حماسية سيَّار سالفِ الذكر يقول:

ولا يجوز أن تكون متعلقة بـــ(شهدت) أي: لو شهدتْ بمرعشَ، وذلك أنك إذا فعلتَ هذا أدَّاك إلى الفصل بين الموصول الذي هو طعاننا، وبين صـلته التي هي منصـوبة به، أعني: (خيل الأرمني)، كما لا يجوز: عجبَ من إعطائك أخاك زيدٌ درهما، أي: عجب زيدٌ من إعطائك أخاكَ درهما.

ولا يجوز أيضاً أن تكون حالاً من (أم القديد)؛ للفصل المتقدم ذكره.

ولا يجوز أيضاً أن تكون حالاً من الضمير في (أرنت)، ولا منصوبة بنفس (أرنت)؛ للفصل المذكور آنفاً أيضاً.

ولا يجوز أيضاً أن تكون حالاً من نفس (طعاننا)، وذلك أن الحال مقسمة بين شبهين من شيئين يتجاذبانها، وهما الخبر والوصف، وكل واحد من هذين إذا جرى على صـاحبه آذن بتمامه وانقضـاء أجزائه، وقد علمت أنَّ (خيل الأرمني) منصـوبةٌ بنفس (الطعان)، فهي إذن من صلته، وهذا دافع لما قدمته من الحكم بتمامه. التنبيه 82.

وليست هذه الأوجه ممتنعة إلا لإخلالها بالصنعة، من حيثُ كونُها فاصلةً بين العامل والمعمول بأجنبيّ.

4- إيراده الأجوبة على ما يطرأ من لَبْسٍ على الأوجه الصناعية المجازة.

حيث قال في حماسية سيار:

فإن قلت: فأنت إذًا جعلت (بمرعش) حالاً من (نا) أو من (الخيل)، فقد فصلت بالأجنبي، ألا ترى أن تقديره إذا كان حالاً من (نا): (طعاننا كائنين بمرعش).. فالجواب أن الظرف قد اتُّسع فيه لكثره ما لم يُتَّسع في غيره، فغيرُ مُنكَرٍ أيضاً أن يُراعَى معه في هذا الموضع حكمُ ما تعلقَ به. [التنبيه 82].

فقد بيَّن ابن جني منعه بعض الأوجه لكونها مما يُفصَل فيه بين العامل والمعمول، وعند ارتكابه لهذا المحظور بيَّن علة التجويز لكون الفاصل ظرفاً يُتَّسَعُ فيه.

ومن ذلك أيضاً قولُه في حماسيّة عروة بن الورد. التنبيه 189: [من الطويل]

قلتُ لقومٍ بالكنيفِ تروَّحُوا عشية بتنا عند ماوان رُزَّحِ

تنالُوا الغِنَى.....

الظرف الذي هو عشية معمول قلت، لا معمول تروحوا، وذلك أنَّ (تروحوا) هنا أمر لا خبر عن ماض، ألا تراه أجابه بقوله: (تنالوا)، أي: تروحوا تنالوا، فكأنه قال: قلت عشية بتنا عند ماوان لقومٍ رزحٍ: تروحوا تنالوا الغنى، ففصل بين الموصوف الذي هو (قوم) وبين صفته التي هي (رزّح) بالأمر وبالظرف وما أضيف إليه، وذلك جائز عندنا.

منه ما أنشدناه من قولِ الشاعر: [من الطويل]

أمرَّتْ من الكتَّانِ خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جَرِيًّا تُعِينُها

فلقد أجاب ابن جني عن إشكال يخطر في ذهن القارئ، إذ كيف فصل بين الصفة (رزح) والموصوف (قوم) بهذه الفواصل، فما إن يظهر الإشكال حتَّى يقطعه كأن لم يكن، وفي كتابه من هذا شيءٌ كثيرٌ.

5- ومن عنايته بالصنعة تخريجه الأوجه على ما شاع في كلامِ العرب، وذكره النظائر القرآنية والشعرية لذلك الوجه.

فحين ذِكره منع التعليق بالمصدر المتأخر لئلا يتقدم جزء من الصلة على الموصول في قول الشاعر: بالذلة إذعان، ساق عديداً من الشواهد: فقال [التنبيه 23]: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِيْنَ﴾ [يوسف 20]، و﴿وإنِّيْ لِعَمَلِكُم مِنَ القَالِيْنَ﴾ [الشعراء 168]، و﴿إنِّيْ لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِيْنَ﴾ [الأعراف 21]، وقوله: [من الرجز]

كان جَزائي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا

وقوله: [من الطويل]

..... أبتْ للأعادي أن تَنِلّ رقابها

فهذه العناية بالصنعة لما لها من أهمية كبرى وأثر في تركيب الكلام، فالتعليق قد يؤثر في تركيب الكلام وصياغته بين إعراب وبناء.

فها هو ابن جني في حماسية الأعرج في قوله: [من الرجز]

لا جزعَ اليومَ على قرْبِ الأجَل

يقول: لا يجوز أن يكون (اليوم) متعلقاً بنفس (الجزع)، وذلك أنه لو كان كذلك لكان من صلته، ولو كان من صلته لطال به الاسم، ولو طال به الاسم لأشبه بطوله المضاف إليه، ولو أشبهه لوجب إعرابه، ولو وجب إعرابه لنون، فكنت تقول: لا جزعاً اليوم على هذا، كما تقول: لا آمراً بالمعروف عندك، ولا خيراً منك في الدار. التنبيه 132.

آراؤه وتفرُّدَاتُهُ:

لقد كان ابن جنّي عالماً لا يشقُّ له غبارٌ، ووصل إلى مرتبةِ الاجتهاد، وكان له آراؤُه في كثير من المسائل، وفي هذا الباب سأذكر آراءه التي خالف فيها جمهور النحاة في باب التعليق.

1- التعليق بحروف المعان:

اختلف النحاة في جواز التعليق بحروف المعاني، وقد ذكر ابن هشامٍ في المغني خلافاً في ذلك، فمنهم من أجاز مطلقاً، ومنهم من منع مطلقاً، وذكر أنَّ أبا علي وابن جني كانا ممن أجاز التعليق بحروف المعاني، إن كَانَ حرف المعنى نَائِبا عَن فعل حُذِف فيجوزُ ذلك على سَبِيل النِّيَابة لا الأصالة وإلّا فلا. المغني 568.

فهو يجيز التعليق بـ(يا) لكونها نائبة مناب أدعو، وكذلك (ليت) و(كأنَّ). الخصائص 277/2.

يقول ابن جني: وإذا جاز هذا في (إنَّ)، نحو قوله: [من المديد]

صوِّبَنْهُ ولا تَقِلَنَّ واعلم إنه اليوم إنما هو نارُ

وهو أنْ تُعلِّقَ (اليوم) بلفظ (إنَّ). التنبيه 200.

فابن جني في هذا الموضع يعلق بحرف المعنى عينه، لا بالمعنى الذي يؤديه هذا الحرف، و(إنَّ) بمعنى أؤكد.

وقال في تعليقه على أحد شعراء الحماسة: [من السريع]

وإنَّما أولادنا بيننا أكبادنا تمشي على الأرضِ

(بيننا) متعلقٌ بما دلَّ عليه التشبيه من الفعل، أي: أولادنا تشبه بيننا أكبادنا، وهذا كقولك: عمرو بن عبيد الحسنُ في الزهد، أي: يشبهه في هذه الحال. التنبيه 131.

وهذا من التعليق بالمعنى، لا بحرف المعنى.

وكذلك: [من مجزوء الكامل]

يا هندُ من لمتيمٍ يا هندُ للعاني الأسير

اللام في العاني متعلقة بـ(يا)؛ لِمَا فيها من معنى الفعل، أي: أدعوك للعاني الأسير، وتعلق اللام الجارة الآن بنفس (يا)، لا بما دلَّ عليه من معنى (أدعو) أو (أنادي) التنبيه 137، ومثلُ قولِ الفارسي في التنبيه 83.

ولم يكنْ ابن جنّي في ذلك منفرداً، بل كان متابعاً لشيخه أبي عليٍّ الفارسي في ذلك، يقول ابن جني [التنبيه 204]: وقال لي أبو عليٍّ مرة: الظرفُ يتعلق بالوهم مثلاً، وأنشدنا..

ولعلَّ معنى الوهم كلُّ ما يدلُّ على معنى ولو من بعيد، سواء أكان مقدراً أم محذوفاً أم مُستَلْهَمًا من الكلام.

2- يُجيز ابن جني أن يكون العاملُ في الحال معنى المضامّة والاستحقاق الذي أفادته الإضافة، يقول ابن جني في قولِ الحماسي: [من الهزج]

وبعضُ الحلم عند الجهـ ل بالذلة إذعانُ

ويجوز أن تكون أيضاً حالاً من (الحلم)، فتتعلق حينئذ بمحذوف، وتتضمن ضميره الذي كان يتضمنه، أي: وبعضُ الحلم كائناً عند الجهل، فيكون اسم الفاعل المحذوف حالاً من المضاف إليه الذي هو الحلم.. وتكون الحال على هذا منصوبة على المعنى الذي أفادته الإضافة من الاستحقاق والمضامة، كقولك: (هذا غلام هند مُحسِنةً)، أي: تملكه محسنةً. التنبيه 23.

وهذا خلاف المشهور عند النحاة، فإن النحاة يضعِّفون مجيءَ الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع [أمالي ابن الشجري 3/ 96]، وليس قوله: (هذا غلام هند محسنة) من المواضع الثلاثة، فأكثرُ النحاة يخطئون هذه الجملة.

إلا أن أبا حيَّان نقل في الارتشاف عن بعض البصريين جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً. ارتشاف الضرب 3/ 1580.

والعلةُ في قولِ المانع.. أنهم أوجبوا أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحداً، والأمر ليس على ذلك في الحال من المضاف إليه، فالعامل في المضاف إليه المضاف، والعامل في الحال غالباً غيرُه .

3- جواز عمل الظرف.

ذكر ابن جني في تعليقِه على حماسية الأعرج المعني: [من الرجز]

لا جزعَ اليومَ على قربِ الأجل

وقد يجوز عكس هذا، وهو أن تجعل (على) متعلقة بنفس (اليوم)، وهو خبر أو صفة، فلا يكون فيه حينئذ ضمير لتعلقه بالظاهر، فإن علقته به وهو صفة أضمرت لـ(لا) خبراً. التنبيه 132.

4- إعمال الفعل الناقص بغير اسمه وخبره كالجار والمجرور والحال.

قال في تعليقه على حماسية غسان بن وعلة: [من الطويل]

إذا كنتَ في سعدٍ وأمُّك مِنهم غريْباً فلا يَغرُرْكَ خالكَ من سَعدِ

وقوله: (وأمُّك منهم) جملةٌ منصوبةُ الموضِع على حدِّ قولك: (جئتك وزيدٌ جالس)، والناصبُ لها (كنت)، وذلك أن لفظ (كان) قد يعمل فيما ليس باسم لها ولا خبر، نحو قول الله سبحانه: ﴿أكانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أنْ أوْحَينا﴾ [يونس:2]، فاللام منها، وذلك الذي تعلقت به اللام أعني اسم الفاعل المحذوف منصوب على الحال بلفظ كان، وإن شئت.. علَّقْتَ اللام بنفس (كان)، ولم تجعلها حالاً من (عجبًا). التنبيه 200.

على أنَّ ابن هشامٍ نقل عن ابن جني وشيخِه منعَ التعليقِ بالفعلِ الناقص؛ لعدم دلالته على الحدث. المغني 576.

والفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿أكانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أنْ أوْحَينا﴾ [يونس: 2] علَّقَ الظرفَ بـــــ(كان)، أو بحالٍ من (عجباً) والعاملُ فيها (كان). الحجة 5/ 397.

وتخريجُ ذلك أنَّ الضرورةَ ألجَأتْهُمَا، أو إنهما اعتبرا الفعلَ دالاً على الحَدثِ ثم علَّقَا به.

تَأثُّرُهُ بمَنْ قَبلَهُ:

وممَّا يُلحَظُ في كتاب التنبيه أن ابن جنّي لم يأتِ في الكثير الغالب ببِدْعٍ من القول، بل سارَ على سَنَنِ النَّحاة من قبله.

فنراه ينقلُ قولَ سيبويه ويقرُنُه كثيراً بالأخفش، يقولُ في حماسية بلعاءَ بنِ قيس الكناني: [من البسيط]

وفارسٍ في غمارِ الموتِ منغمسٍ إذا تألّى على مكروهةٍ صدقا

(مكروهة): تحتمل خلاف الرجلين، سيبويه، وأبي الحسن، فمذهب صاحب الكتاب أنه وصف لموصوف محذوف، كأنه قال: إذا تألَّى على حالةٍ مكروهة صدق.

ومذهبُ أبي الحسن أنه مصدرٌ جاء على مفعول، وليس ذا موضع التناصف بينهما، لأن ذلك قد ذكرناه في غير موضع، لكنه ينبغي أن يعلم أن قياس قولِ صاحب الكتاب أن يكون فيه ضمير من الموصوف المحذوف، وقياس قولِ أبي الحسن ألا يكون فيه ضمير.

وكأن تأنيث المكروهة يشهد لقولِ صاحب الكتاب، وذلك أن تأنيث الصفة أشيع وأسير من تأنيث المصدر. التنبيه 36، وينظر كذلك: 45، 65، 241، 375.

ولا تخفى صُحْبَةُ ابن جني لأبي عليٍّ الفارسيّ وإفادتُه منه، فقد عكفَ عليه دهراً، ولزمَهُ حتَّى خَلَفَهُ في علمه ودَرسِه، وقد صرَّح بذلك ابن جني في مواضع كثيرة من تنبيهه، فيقول: وراجعتُ مراتٍ أبا علي في هذا، فقلتُ... فلما أفضى الأمر بنا إلى هنا لاح من قوله ما كان يخفى منه منذ أكثر من أربعين سنة، فحينئذ ثلجَتْ النفسُ بقولهِ، وبَدا مكنونُ غرَضِه، وهذا مما يدُلُّكَ على قوَّةِ مأخذِه، وعُلُوِ طريقتِه، نعم وعلى كثرةِ التحريف عليه، ونسَبِ ما لا يُضبَط عنه إليه، وإنَّ كثيراً ممَّن علَّقَ عنه، واسْتكثرَ على طولِ المدة منه.. إنما كان يُصافحُ ظاهرَ كلامِه، ويعزو إليه ما ليس من اعتقادِه، ويَرى أنه قد حظي بمطاولته، ومَلأ صَحائفَهُ من مَخزون لطائفِهِ، وهذا شيءٌ عَرَضَ. التنبيه 133.

وما أُحيلَى ما يذكره ابن جني إذ يقول: ودخلت يوماً إلى أبي علي، فقال لي: أين أنت؟ أنا أتوقعك. قلت: وما ذاك؟ قال: مر بي حَوْرِيت: اسم مكان، فانظر فيه، فخضنا فيه معاً. التنبيه 454.

وربَّما استدرك ابن جني على شيخه أو قال بما يخالف قوله، يقول: وقد كان أبو علي امتنع في هذه الآية مما أجزناه، غير أن الأمر فيها عندي على ما عرَّفتك. التنبيه 106.

وكان أيضاً يكثر النقل عن شيوخ النحو المتقدمين كالمَازنيّ، انظر: التنبيه 67، والمُبرّد، انظر: التنبيه 113، وابن السَّرَّاج، انظر: التنبيه 350، والكسائي، انظر: التنبيه 201، والفرَّاء، انظر: التنبيه 69، وغيرهم.

والمستقرئ لمواضع حديث ابن جني عن أشباه الجمل يجد ثراءً في الحديث عن أشباه الجمل في غير باب التعليق، فتحدث عن حذف الجار مع الضمير في التنبيه 412 –413، وعن عطفِ الظرف على الفعل في التنبيه 27 –28، وإبدال الظرف من الظرف في التنبيه 528.

الخاتمةُ:

وهكذا نرى أن ابن جنّي لم يكن عالماً كغيره، إنَّما كان عالماً ترك أثراً في العربية، وحفظ لنا أصولها في كتاب الخصائص، ومرَّس المتعلم للعربية في تنبيهه على مستوى عالٍ من الصنعة والفهم للمعنى، لاسيما في باب التعليق الذي وضعت فيه هذا البحث.

التمويل:

هذا البحثُ مُمَوَّلٌ من جامعة دمشق وفق رقم التمويل: (50110002059).

المصادر والمراجع:

1. ابن الإمام ابن مالك، بدر الدين محمد: (شرح ابن الناظم)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
2. الأندلسي، أبو حيان: (ارتشاف الضَّرَب)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1998م.
3. الأشموني، علي بن محمد: (حاشية الأشمونيّ)، دار الكتب العلمية، الأولى.
4. ابن السراج، أبو بكر: (الأصول)، تحقيق عبد الحسن الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
5. قباوة، فخر الدين: (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، دار القلم العربي بحلب، الخامسة.
6. الزركلي، خير الدين: (الأعلام)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م.
7. ابن الحاجب، عثمان: (أمالي ابن الحاجب)، دار عمار، الأردن 1989.
8. ابن الشجري، هبة الله: (أمالي ابن الشجري)، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، الأولى.
9. القالي، أبو علي: (أمالي القالي)، دار الكتب المصرية، الثانية.
10. القفطي، علي بن يوسف: (إنباه الرواة)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1982م.
11. الأنباري، أبو البركات: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)، المكتبة العصرية، الأولى.
12. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الخامسة 1979.
13. (البحر المحيط)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420هـ.
14. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: (بغية الوعاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
15. الجاحظ، عمرو بن بحر: (البيان والتبيين)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: السابعة، 1418هـ- 1988م.
16. الأندلسي، أبو حيان: (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من: 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
17. الأزهري، خالد: (التصريح على التوضيح)، دار الكتب العلمية، الأولى.
18. ابن جني، عثمان: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة)، تحقيق د. حسن هنداوي.
19. المرادي، الحسن بن قاسم: (توضيح المقاصد والمسالك)، دار الفكر العربي، الأولى.
20. الصَّبَّان، محمد بن علي: (حاشية الصبان على الأشموني)، دار الكتب العلمية، الأولى.
21. الفارسي، أبو علي: (الحجة للقراء السبعة) دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1993م.
22. البغدادي، عبد القادر: (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، تحقيق: محمد نبيل طريفي واميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، 1998م.
23. ابن جني، عثمان: (الخصائص)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
24. ابن جني، عثمان: (سر صناعة الإعراب)، دار الكتب العلمية، الأولى.

25. البغدادي، عبد القادر: (شـــرح أبيات مغني اللبيب)، المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوســـف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، عام النشر: ما بين (1393) و(1414هـ).
26. المرزوقي، أحمد بن محمد: (شرح ديوان الحماسة)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.
27. ابن يعيش، يعيش بن علي: (شرح المفصَّل)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م.
28. الفارســـي، أبو علي: (كتاب الشـــعر)، الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصـــر الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
29. الباخرزي، أبو الحسن: (دمية القصر وعُصرة أهل العصر)، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ.
30. ابن عطيَّة، جرير: (ديوان جرير)، دار بيروت للطباعة والنشر.
31. بنت هفان، الخرنق: (ديوان خرنق بنت بدر)، دار الكتب العلمية، بيروت.
32. الدينوري، ابن قتيبة: (عيون الأخبار)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.
33. المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس: (الكامل في اللغة والأدب)، المحقق: محمد أبو الفضـــل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة 1417هـ – 1997م.
34. سيبويه، عمرو بن عثمان: (الكتاب)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ – 1988م.
35. العكبري، أبو البقاء: (اللباب في علل الإعراب والبناء)، دار الفكر، الأولى.
36. ابن جني، عثمان: (اللمع)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
37. الفارسي، أبو علي: (المسائل البصريات)، المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، 1405هـ – 1985م.
38. الحموي، ياقوت: (معجم الأدباء)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1993م.
39. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: (مغني اللبيب)، مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، السادسة.
40. المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس: (المقتضب)، عالم الكتب، بيروت.
41. حسن، عباس: (النحو الوافي)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر.
42. الأنباري، أبو البركات: (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ – 1985م.
43. ابن خلّكان، أحمد بن محمد: (الأعيان وأنباء أبناء الزمان)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، 1994م.

الرسائل العلمية والأبحاث:

1– ابن مالك، محمد بن عبد الله: (شـرح الكافية الشـافية)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

2-الريّس، سناء: (ما يلزمُ الصَّدرَ من الألفاظِ نظرةٌ في المُصطلَح وبيانُ حدودِهِ وضَوابطِهِ)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانيَّة، مجلد 40 – عدد 1 (2024).

3-المقداد، عمر عاطف: (المقولات النحوية في دراسات المحدثين "مقولة التوكيد" أنموذجًا)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانيَّة، مجلد 40 – عدد 3 (2024).

the references:

- The words that are necessary to the heart: A look at the term and an explanation of its limits and controls, Sanaa Nahid Al-Rayes, research published in the Damascus University Journal of Arts and Human Sciences, Folder 40 - No 1 (2024).
- Grammatical categories in the studies of hadith scholars, "the category of emphasis" as an example, Omar Atef Al-Miqdad, research published in the Damascus University Journal of Arts and Human Sciences, Folder 40 - No. 3 (2024).